

❖ الاحتمالات النحوية في شرح الرضي على الكافية

د. د. صادق يسلم العمي

أستاذ النحو والصرف المشارك

المملكة العربية السعودية



الملخص:

تنشأ الاحتمالات عادة لأسباب خارجة عن إرادة منشئ النص اللغوي، أهمها التباين في فهم النص واستيعابه

بين محلليه أو شارحيه. واختلافهم في التوجه الفكري. ولهذا لا يمكن إخضاع الأحكام النحوية للقطع والجزم، إذ اللغة

تعكس الطبيعة الإنسانية المشككة والغامضة. وقد أحببت أن أدرس هذه الظاهرة عند عَلمٍ كبير من أعلام العربية ألا

وهو الرضي الاسترابادي (ت 686 هـ) نظرًا لما يتمتع به من عقل راجح ونظر ثاقب، من خلال كتابه شرح الكافية،

لأقف على طريقته في فهم النص، وتحليله، وعرض الاحتمالات التي يحتملها، سواءً أراد بذلك رد الآراء النحوية، أو

ليبيان جواز الوجوه، أو للتردد في بعض عناصر التركيب، أو لبيان بعض الأنماط التركيبية.



Abstract:

The possibilities usually arises for reasons outside about the will of establisher the linguistic text the most important of which is the difference to understand the text and assimilation between its analysts and their difference in intellectual orientation.

So can't subjugation grammatical rules to deduct and apocopate, since the language reflexes the human doubtful and mysterious nature.

I liked to study this phenomenon in the great figure from Arabian masters namely A'radhy Al-Estrabady (686a. h.) because of its own insightful preferable mind through his book the explanation of Kafiya.

I will stand on his way to understand the text, analysis, expose possibilities that are likely, whether he wants to respond the grammatical opinions or to answer the permissibility of faces to hesitate in some composition elements or to show some synthetic patterns.

مقدمة البحث:

الاحتمالات اللغوية ظاهرة تكتنف كل اللغات الإنسانية نظرًا لوجود الدلالات المتعددة والمزدحمة في النصوص اللغوية. وقد رأيت رضي الدين الإسترابادي المتوفى سنة 686هـ استخدم هذا المصطلح في كتابة شرح الكافية فأحببت أن أسلط الضوء على هذا المصطلح عنده؛ إذ شرحه على الكافية يُعدُّ أعظم شرح لمتن الكافية بإجماع النحاة القدامى والمحدثين⁽¹⁾، فلم يؤلف على متن كافية ابن الحاجب، بل ولا في غالب كتب النحو مثله جمعًا، وتحقيقًا، وحسن تعليل. وقد أكب الناس عليه لما فيه من الأبحاث، والتقاريرات حتى صارت بعده كتب النحو كالشريعة المنسوخة⁽²⁾، ويعتبر

اللاحقون له بصفة عامة عيالاً عليه. فقد كانوا ينقلون عنه نقلاً حرفياً دون تصرف، وكان شيوخ العصر ومن خلفهم يعتمدون عليه في تصنيف دروسهم⁽³⁾.

وتكمن مشكلة البحث في الإجابة عن تساؤل مركزي هو ما طبيعة أنماط الاحتمالات النحوية عند الرضي الاسترابادي؟

ولم تتعرض هذه الدراسة لكل الوجوه المتعددة التي بحثها الرضي في كتابه، وإنما تعرضت فقط إلى ما نص عليه بلفظ الاحتمال سواء استخدم فيه الفعل الماضي (احتمل)، أم الفعل المضارع (يحتمل).

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من أربعة مباحث، ومقدمة، وخاتمة.

أما المبحث الأول فقد بحث فيه الاحتمالات التي أوردها الرضي لرد بعض الآراء النحوية، والمبحث الثاني خصصته للاحتتمالات التي أوردها لبيان جواز الوجهين، والمبحث الثالث جعلته للاحتتمالات التي أوردها للتردد في بعض العناصر التركيبية، والمبحث الرابع خصصته للاحتتمالات التي أوردها لبيان بعض الأنماط التركيبية. ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

مدخل:

معنى الاحتمال في اللغة:

الاحتمال لغة: قبول الأمر الصعب، والاضطبار على مشقته، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾⁽⁴⁾، وقال ابن منظور: «حَمَلَ الشَّيْءَ يَحْمِلُهُ حَمْلًا وَحُمْلَانًا فَهُوَ حَمُولٌ وَحَمِيلٌ وَاحْتَمَلَهُ»⁽⁵⁾. و منه قول النابغة⁽⁶⁾:

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطْيَتَنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بُرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارَ

عَبَّرَ عن البرّة بالحمل وعن الفجرة بالاحتمال؛ لأن حمل البرّة بالإضافة إلى احتمال الفجرة أمر يسير ومُسْتَضَعَر. ومثله قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾⁽⁷⁾.



وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ إِذَا اسْتَحَقَّه الْغَضَبُ: قَدْ احْتُمِلَ وَأُقِلَّ. قَالَ الْأَصْمَعِيُّ فِي الْعَصَبِ: غَضِبَ فُلَانٌ حَتَّى احْتُمِلَ. وَيُقَالُ لِلَّذِي يَحْتَمِلُ عَنْ يَسْبِهِ: قَدْ احْتُمِلَ، فَهُوَ مُحْتَمِلٌ. وَاحْتُمِلَ الرَّجُلُ: غَضِبَ (8).

معنى الاحتمال في الاصطلاح:

ما لا يكون تصور طرفيه كافيًا، بل يتردد الذهن في النسبة بينهما، ويراد به الإمكان الذهني (9).
والمقصود به هنا: تعدد الأوجه في التحليل النحوي نظرًا لتراحم الدلالات في النمط التركيبي.

المصطلحات التي تقارب الاحتمال النحوي:

هناك مصطلحات أخرى تطلق أحيانًا للدلالة على ما يدل عليه الاحتمال في النحو، وأشهرها:

أولاً: المشكل:

في اللغة: أَشْكَلَ الْأَمْرُ: التَّبَسَّ. وَقِيلَ لِلْأَمْرِ الْمَشْتَبِهَةِ: مُشْكِلٌ (10).

وهو في الاصطلاح: ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب (11).

وهو عند الأصوليين: اللفظ الذي لا يدل بصيغته على المراد منه، بل لابد من قرينة خارجية تبين ما يراد منه، وهذه القرينة في متناول البحث. فسبب الخفاء في المشكل من نفس اللفظ لكونه موضوعًا لغةً لأكثر من معنى، ولا يفهم المعنى المراد منه بنفسه، أو لتعارض ما يفهم من نص مع ما يفهم من نص آخر (12).

وقد ينشأ الإشكال في النص من لفظ مشترك فيه، فإن اللفظ المشترك موضوع لغة لأكثر من معنى واحد، ليس في صيغته دلالة على معنى معين مما وضع له، فلا بد من قرينة خارجية تعينه، كلفظ القرء في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (13)، فإنه موضوع في اللغة للطهر وللحيض، فأَيُّ المعنيين هو المراد في الآية؟ وهل تنقضي عدة المطلقة بثلاث حيضات أو بثلاث أطهار؟

والمشكل أوسع دلالة من الاحتمال؛ فكل ما لم يكن واضحًا، وغمُض واحتاج إلى بيان وقع ضمن المشكل، فبذلك دخلت جميع الظواهر التي تحتاج إلى بيان ضمنه.

ثانيًا: الجواز:

الجائز: هو المار على جهة الصواب، وهو مأخوذ من المجاوزة، وكذلك النافذ، يقال: جاز السهم إلى الصيد: إذا نفذ إلى غير المقصد؛ وعن الصيد: إذا أصابه ونفذ منه وراءه⁽¹⁴⁾. فالجواز فيه إباحة الوجهين أو الوجوه، والاحتمال لا يشترط فيه الإباحة.

ثالثًا: تعدد الوجوه:

وهو يطابق مفهوم الاحتمال في دلالة. ولكن بحثي أخذ مصطلح الاحتمال؛ إذ تتبع هذا المفهوم بكل ألفاظه الواردة عند الرضي في شرح الكافية، ولم ألتفت إلى غيره؛ وذلك لأن الاحتمال النحوي مصطلح تردد في عبارات اللغويين المحدثين حتى أن منهم من عدّه من النظريات اللسانية الحديثة. إضافة إلى أن فكرة الاحتمال أضحت منهجًا معرفيًا في جل العلوم من دون أن يختص بواحد منها؛ وذلك بعد التطور الذي أصابها، وتحررها من سطوة التعميم، وعلم النحو من هذه العلوم، فقد خطا ومازال يخطو خطوات واثقة تجاه التطور والتجديد في تفسير الظواهر التركيبية⁽¹⁵⁾.

وفيما يأتي أربعة مباحث لأنماط الاحتمال عند الرضي وفق تصوري:

المبحث الأول: احتمالات أوردتها لرد بعض الآراء:

يلجأ الرضي أحيانًا. لرد بعض الآراء، أو للاعتراض عليها. إلى ذكر بعض الاحتمالات الأخرى للشواهد التي يحتج بها صاحب ذلك الرأي؛ وذلك لإبطال الاحتجاج بتلك الشواهد لأصحاب أهل ذلك الرأي؛ إذ اشتهر عند النحاة أن المذهب لا يثبت بالاحتمالات⁽¹⁶⁾، وهذه أربع مسائل تقوم شاهدة على ذلك:

إضافة (أب، و أخ، وحم، وهن) إلى ياء المتكلم:

إذا أضيف (أب وأخ وحم وهن) إلى ياء المتكلم، فجمهور النحاة⁽¹⁷⁾ يرون أنه يجب حذف لاماتها؛ إذ ردها في حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم، إنما كان لغرض جعلها إعرابًا، والإعراب لا يظهر في المضاف إلى ياء المتكلم، فلا معنى لردها معها.

وأجاز المبرد⁽¹⁸⁾، قياساً على الإضافة إلى غير ياء المتكلم، رد اللام في أربعتها، وإدغامها في ياء المتكلم كما نقل عنه ابن يعيش⁽¹⁹⁾، وابن مالك⁽²⁰⁾، وفي: أب وأخ فقط، كما نقل عنه الرخشي⁽²¹⁾ وابن الحاجب⁽²²⁾، وهو الذي ذكره في كتابه المقتضب⁽²³⁾. ولعل أقوى حجة له قول الشاعر:⁽²⁴⁾

قَدْ رَأَيْتُكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى وَأَبِي مَالِكَ ذَوِ الْمَجَازِ بَدَارَ

ونقض الاحتجاج بهذا البيت الرضي⁽²⁵⁾ بأنه يحتمل أن يكون جمعاً لأب، مضافاً إلى الياء، إذ يقال في أب: أبون، ودليله قول الشاعر⁽²⁶⁾:

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصَوَاتُنَا بِكَيْنَ وَفَدِينَا بِالْأَيْنَا

كما قيل في أخ: أخون، قال الشاعر⁽²⁷⁾:

وَكَانَ لَنَا فَزَارَةٌ عَمَّ سَوْءٌ وَكَتُّهُ كَشْرِبِنِي الْأُخَيْنَا⁽²⁸⁾

وقد سبق ابن يعيش⁽²⁹⁾، وابن الحاجب⁽³⁰⁾، وابن مالك⁽³¹⁾ الرضي في ذكر هذا الاحتمال الذي أورده. مع ملاحظة أن هذا البيت لم يرد في شيء من كتب المبرد المطبوعة. ولو سقط الاحتجاج بهذا البيت للمبرد فإنه يمكن أن يحتج بقول الآخر⁽³²⁾:

كَأَنَّ أَبِي كَرَمًا وَسُودًا يُلْقَى عَلَى ذِي اللَّبَدِ الْجَدِيدَا

إذ يتعين فيه الأفراد، ب (يلقى)؛ إذ لو قصد الجمع لقال: يلقون.

مجيء ضمير الفصل قبل مضاف إلى معرفة:

يشترط جمهور النحويين⁽³³⁾ لمجيء ضمير الفصل أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك، وأن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين، أو أولهما معرفة حقيقة وثانيهما يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن، نحو: محمد أفضل من عمرو. ويرى ابن يعيش أنه إنما وجب أن يكون بعد معرفة؛ لأن فيه ضرباً من التأكيد، ولفظه لفظ المعرفة، فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة، كما أن التأكيد كذلك، ووجب أن يكون ما



بعده معرفة أيضاً؛ لأنه لا يكون ما بعده إلا ما يجوز أن يكون نعتاً لما قبله، ونعتُ المعرفة معرفة. فلذلك وجب أن يكون بين معرفتين⁽³⁴⁾.

وجوز أهل المدينة⁽³⁵⁾ مجئ الفصل بعد النكرة في نحو: ما أظن أحداً هو خيراً منك، قال الخليل: «والله إنه لعظيم في المعرفة تصييرهم إياه لغوا»⁽³⁶⁾ يعني: إذا كان مستبعداً في المعرفة مع أنه قياسه، فما ظنك بالنكرة. وأجاز الجزولي⁽³⁷⁾ وقوعه بين أفعلّي تفضيل، نحو: خير من زيد هو أفضل من عمرو، قال الرضي: «ولست أعرف له شاهداً»⁽³⁸⁾. وكذا جوز بعضهم⁽³⁹⁾ وقوعه قبل المضاف إلى المعرفة، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا أَخُوكَ﴾⁽⁴⁰⁾. وجوز بعضهم⁽⁴¹⁾ وقوعه قبل العلم نحو: إني أنا زيد.

وردّ الرضي⁽⁴²⁾ قول غير الجمهور، ورأى أنّ كل هذا ادعاء، ولم تثبت صحته ببينة من قرآن أو كلام موثوق به، وأسقط حجة من استشهد بقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا أَخُوكَ﴾⁽⁴³⁾، بأنه ليس بنص؛ إذ يحتمل أن يكون (أنا) مبتدأ ما بعده خبره، والجملة خبر (إن). ورأى أنه لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو: ما أظن أحداً هو خيراً منك، وكان خير من زيد هو أفضل من عمرو، ورأيت زيدا هو مثلك أو غيرك، بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك، لحكم بكونه فصلاً، ولا يثبت ذلك بمجرد القياس. لأنه يرى أن إلغاء الضمير ليس بأمر هين، فينبغي أن يقتصر على موضع السماع.

الجر بلعل:

ينقل كثير من العلماء⁽⁴⁴⁾ أن قبيلة عُقيل: يَجْرُونَ بـ(لعل)، مفتوحة اللام الأخيرة ومكسورتها، وكذا، بـ(عل)، مكسورة اللام ومفتوحاتها. ويستشهدون بقول الشاعر⁽⁴⁵⁾:

فقلتُ ادْعُ أُخْرَى وارفع الصوتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغَوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

ورأى الرضي أن جرهما للاسم مشكل من وجهين:

أولهما: أنّ جرهما عمل مختص بالحروف، ورفعها لمشابهة الأفعال، وكون حرف عاملاً عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة مما لم يثبت.

وثانيهما: أنَّ الجار لا بد له من متعلق، ولا متعلق لها هنا، لا ظاهراً ولا مقدراً، فهي مثل (لولا)، الداخلة على

المضمر المجرور، عند سيبويه: جارة لا متعلق لها⁽⁴⁶⁾.

وأراد الرضي⁽⁴⁷⁾ أن يَرَدَّ الاستشهاد بالبيت المذكور على هذه اللغة فأورد عليه بعض الاحتمالات، فهو إن رُوي

بفتح اللام الأخيرة، يحتمل أن يقال: اسم لعل. وهو ضمير الشأن. مقدر، وأبي المغوار مجرور بلام مقدرة، حذفت لتوالي اللامات، أي: لعله لأبي المغوار منك: جواب قريب.

ويجوز أن يقال: ثاني لأمي لعل محذوف، واللام المفتوحة جارة للمظهر، كما نُقل عن الأخفش⁽⁴⁸⁾ أنه سمع من

العرب فتح لام الجر، الداخلة على المظهر، ونُقل أيضاً، ذلك عن يونس وأبي عبيدة والأحمر.

وإن روي بكسر اللام، فضمير الشأن، أيضاً مقدر، مع حذف ثاني لأمي لعل، لاجتماع الأمثال، ثم أدغمت

الأولى، في لام الجر، ويجوز في هذه الرواية أن يقال: الأصل: لعا، أي انتعش، دعاءً له، فأدغم تنوينه في لام الجر⁽⁴⁹⁾.

وضعف بعض النحويين هذه الاحتمالات من وجوه:

أحدها: أن تخفيف لعل لم يسمع في هذا البيت. والثاني: أنها لا تعمل في ضمير الشأن. والثالث: أن فتح لام

الجر مع الظاهر شاذ⁽⁵⁰⁾. وأما أنه يجوز أن يكون لعاً في البيت هي التي تقال للعائر، واللام للجر، والكلام جملة قائمة بنفسها. والموصوف محذوف، تقديره: فرج، أو شبهه. فواضح أن هذا بعيد.

والواقع أن الجر بلعل لغة حكاها أبو عبيدة، والأخفش، والفراء، وأبو زيد وقال: إنها لغة عقيل⁽⁵¹⁾، ومن أنكر

الجر بها محجوج بنقل هؤلاء، وحيث لا ينظر إلى الاعتراضات العقلية؛ إذ النقل مقدم على القياس والرأي.

إجراء ظن مجرى القسم:

رأى بعض النحاة⁽⁵²⁾ منهم أبو علي الفارسي⁽⁵³⁾ أن ظن تستعمل استعمال القسم. ولهذا قال بعضهم: إن قوله

تعالى: ﴿وَضُنُّوْا مَا لَكُمْ مِنْ مَّحِيصٍ﴾⁽⁵⁴⁾: (ظنوا) كالقسم، و: (ما لهم) جوابه. قال أبو علي الفارسي: «عندي في هذا

أن "علمت" و "ظننت" وبأيهما قد أجريا مجرى القسم في كلامهم؛ ألا تراهم تلقوها بما يتلقى به القسم في نحو قوله عز

وجل: ﴿وَضُنُّوْا مَا لَكُمْ مِنْ مَّحِيصٍ﴾⁽⁵⁵⁾»⁽⁵⁶⁾.

واعترض الرضي على هذا الرأي، وأتى باحتمال آخر لـ (ما لهم من محيص) وهو التعليق، فقال: «وليس بنص، إذ يحتمل التعليق، بلى، لو جاء مثل: ظننت لقد فعل، لكان نصًّا في إجراء ظننت مجرى القسم»⁽⁵⁷⁾.

وممن وافق الرضي أن (ما لهم من محيص) يصح أن يكون جواب قسم، ويصح أن يكون تعليقًا أبوحيان⁽⁵⁸⁾.

المبحث الثاني: احتمالات أورها لبيان جواز الوجهين:

يورد الرضي أحيانًا الاحتمالات النحوية لبيان جواز الوجهين في المسألة النحوية، أو لبيان أن بعض الأدوات يجوز أن تعمل عملين، أو تحتل معنيين، أو يجوز فيها الإضمار وعدمه. وهذه سبع مسائل توضح ذلك:

(كي) بين النصب والجر:

(كي) عند البصريين⁽⁵⁹⁾ قد تكون ناصبة بنفسها كـ (أن)، وجارة مضمراً بعدها (أن). فإذا تقدمها اللام نحو: ﴿لَكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾⁽⁶⁰⁾، فهي ناصبة لا غير بمعنى (أن)، وليس فيها معنى التعليق، بل هو مستفاد من اللام. وإذا جاء بعدها (أن) فهي جارة لا غير، بمعنى لام التعليق. وذهب الكوفيون⁽⁶¹⁾ إلى أن (كي) لا تكون إلا حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف خفض.

وقد أورد الرضي مثلاً لـ (كي) مجردة من اللام، وذكر فيه احتمالين؛ لبيان جواز مجيء (كي) ناصبة بمعنى (أن)، وجارة بمعنى لام الجر الذي يفيد التعليق فقال: «وفي غير هذه المواضع، نحو: جئتكم كي تكرموني، يحتمل أن تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليق، وأن تكون جارة كاللام مضمراً بعدها (أن)»⁽⁶²⁾.

وواضح أن (كي) حرف لا يستعمل إلا في مقام التعليق، يقول القائل: لم فعلت كذا؟ فتقول: كي يكون كذا. ولم جئتني؟ فتقول: كي أعطيك. وإذا دخلت كي على الفعل مجردة من اللام، احتتمل أن تكون الناصبة للفعل، واللام قبلها مقدرة، واحتتمل أن تكون الجارة، والفعل بعدها منصوب بأن لازمة الإضمار. فالاحتمالان اللذان ذكرهما الرضي هنا هو ما قرره البصريون في كتبهم⁽⁶³⁾.

أدوات تكون موصولة وشرطية:

ذكر الرضي⁽⁶⁴⁾ أن لبعض أدوات الشرط مثل (مَنْ، وما، وأي) احتمالين عند سيويوه إذا جاء بعدها فعل ماضٍ وتقدمها ما يشبه الجواب. وهذان الاحتمالان هما: كونها موصولة، وشرطية، نحو: آتي من أتابي. والباب الذي عقده

سيبويه لهذه المسألة سماه (باب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي) ثم قال تحته: « فإذا قلت: آتي من أتاني، فأنت بالخيار، إن شئت كانت أتاني صلةً وإن شئت كانت بمنزلتها في إن. وقد يجوز في الشعر: آتي من يأتي»⁽⁶⁵⁾. فإن كانت موصولة، فمنصوبة بالفعل المتقدم، وإن كانت شرطية فمبتدأ، والخبر مختلف فيه، والتقدير: من أتاني آته، ولا محل للفعل بعد هذه الكلمات، إن قدرناها موصولة، وهو في محل الجزم إن كانت شرطية⁽⁶⁶⁾.

وذهب ابن السراج⁽⁶⁷⁾ إلى كونها موصولة فقط، عملاً بالظاهر؛ لأنَّ جعلها شرطية يحتاج إلى حذف الجزاء عند البصرية، وجعل المتقدم كالعوض منه⁽⁶⁸⁾.

وإن جاء بعدها مضارع نحو : آتي من يأتي، فالوجه كونها موصولة، ويجوز جعلها شرطية على قبح فينجزم المصارع، وذلك لأن الشرط يكون ماضياً في الاختيار، إذا تقدم ما هو جوابه معنى⁽⁶⁹⁾. قال سيبويه: «باب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي وتلك الأسماء: من، وما، وأيهم. فإذا جعلتها بمنزلة الذي، قلت: ما تقول أقول، فيصير تقول صلةً لما حتى تكمل اسماً، فكأنك قلت: الذي تقول أقول. وكذلك: من يأتي آتيه وأيهما تشاء أعطيك... وتقول: آتي من يأتي، وأقول ما تقول، وأعطيك أيها تشاء. هذا وجه الكلام وأحسنه، وذلك أنه قبيح أن تؤخر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده فلما قبح ذلك حملوه على الذي... وقد يجوز في الشعر: آتي من يأتي»⁽⁷⁰⁾. فهذا نصه يبيِّن أنه إذا تقدم دليل الجواب وكان الشرط غير ماض مع (من، أو ما، أو أي) وجب لها في السعة حكم (الذي)، وإن كان المعنى على المجازاة فلا يجزم، ويكون ما بعدها صلة، وما قبلها عاملاً فيها.

احتمال التنازع والإضمار في (كاد):

أورد الرضي⁽⁷¹⁾ احتمالين في نحو: كاد يقوم زيد، أولهما: احتمال التنازع، فتعمل أيهما شئت، وثانيهما: احتمال إضمار الشأن في (كاد)، ومثله: (ليس خلق الله مثله)⁽⁷²⁾. وليس بمشهور إضمار الشأن، من أفعال المقاربة، إلا في (كاد) ومن الأفعال الناقصة إلا في (كان) و (ليس)⁽⁷³⁾.

ومثله في القرآن قوله تعالى : ﴿مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ تَزِيغُ﴾⁽⁷⁴⁾ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ⁽⁷⁵⁾، في (كاد) ضمير الشأن، وهذا تخريج سيبويه⁽⁷⁶⁾، ويجوز أن يكون من باب التنازع وقد أعمل الأول، ولو أعمل الثاني لقال كادت، إلا عند الكسائي فإنه يحذف الفاعل في مثله. واختار ابن يعيش في التنازع إعمال الثاني وهو (تزيغ) لأنك لو أعملت الأول لجعلت ما يعمل فيه الأوَّل يلي الآخر، وهذا لا يحسن⁽⁷⁷⁾.

وأما على قراءة من قرأ (كاد يزيغ) بالياء، فليس من باب التنازع وإلا وجب تأنيث أحد الفعلين لإسناده إلى ضمير المؤنث، بل هو على إضمار الشأن في (كاد) (78).

(ذا) بين الاسم الموصول والزيادة:

ذكر الرضي (79) احتمالين في (ذا) في نحو قولك: ماذا صنعت، أولهما: كونها زائدة، وثانيهما: كونها موصولة. وأما قولك: ما ذا الذي صنعت، فهي نص في الزيادة، ومثله (ذا) بعد (مَنْ) الاستفهامية، نحو: من ذا لقيت؟ وقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ (80).

وسيبيوه ذكر فيها وجهين: أولهما: كونها اسم موصول، وثانيهما: كونها كلمة واحدة مع ما قال في الكتاب: «وليس يكون كالذي إلا مع ما ومن في الاستفهام، فيكون ذا بمنزلة الذي ويكون ما حرف الاستفهام، وإجرائهم إياه مع ما بمنزلة اسم واحد. أما إجرائهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاعٌ حسنٌ. وقال الشاعر، لبيد بن ربيعة (81):

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

وأما إجرائهم إياه مع ما بمنزلة اسم واحد فهو قولك: ماذا رأيت؟ فتقول: خيرا؛ كأنك قلت: ما رأيت؟ ومثل ذلك قولهم: ماذا ترى؟ فنقول: خيرا. وقال جل ثناؤه: "ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا". فلو كان ذا لغوا لما قالت العرب: عماذا تسأل؟ (82). ووافقه على هذين الوجهين أكثر النحويين (83) كابن السراج، وأبي علي الفارسي (84)، والعكبري (85).

وقد أجاب ابن يعيش (86) عن كون (ذا) في قولك: "ماذا صنعت؟" زائدة مُلغاة. وهو أحد احتمالي الرضي.

بجوابين:

أحدهما: أنه لو كانت (ذا) زائدة، لقلت في الجواب: "عَمَ ذَا تسأل؟" بحذف ألف (ما)، كما تقول: عَمَ تسأل؟ لأن (ما) إذا كانت استفهاماً، ودخل عليها حرف الجرّ، حُذفت ألفها، نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (87)،



و ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾⁽⁸⁸⁾، فلما ثبتت الألف، وقلت: عَمَّا ذَا تسأل؟؛ دل على أنهما زُكبا تركيب (إنما)، وصارت الألف حَشْوًا.

والثاني: لو كانت مُلغاة، لكان التقديرُ في: مَاذَا تصنع؟ : ما تصنع؟ وتكون في موضع نصب. فلما قال: أُنحِبُ فيُقَضَى أم ضلالٌ وباطلٌ فأبدل المرفوعَ من (مَا) دل أنها مرفوعة بالابتداء، والخبرُ (ذَا)، والفعلُ صلة على ما ذكر. والكوفيون⁽⁸⁹⁾ يجوزون كون (ذا) وجميع أسماء الإشارة، موصولة بعد (ما)، استفهامية كانت، أو لا، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾⁽⁹⁰⁾، أي: أنتم الذين تقتلون أنفسكم، وقوله⁽⁹¹⁾:

عَدَسٌ مَا لِعَبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَحْوَتْ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ

أي الذي تحمليه، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى﴾⁽⁹²⁾، أي: ما التي يمينك.

ولم يجوز البصريون⁽⁹³⁾ ذلك إلا في (ذا) بشرط كونه بعد (ما) الاستفهامية، إذا لم تكن زائدة.

ويبدو أن اعتذار البصريين عن المواضع التي استدل بها الكوفيون أولى؛ إذ قالوا إن أسماء الإشارة فيها باقية على أصلها دفعًا للاشتراك الذي هو خلاف الأصل⁽⁹⁴⁾. فقله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى﴾⁽⁹⁵⁾ الجارُ والجرور في موضع الحال، و(مَا) استفهامٌ في موضع رفع بالابتداء، و(تِلْكَ) الخبرُ، كما يكون الجار والجرور صفةً إذا وقع بعد نكرة، نحو: هذه عصا يمينك. وصفة النكرة تكون حالاً للمعرفة. وكذلك (تحمِلين) من قوله: وهذا تحمِلين طليق، ف (هذا) مبتدأ، و(طليق) الخبرُ، و(تحمِلين) في موضع الحال، والتقدير: هذا محمولاً طليق. وأما قوله: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾⁽⁹⁶⁾، ف (أنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) الخبر، و(تقتلون أنفسكم) في موضع الحال، التقدير: ثم أنتم هؤلاء قاتِلين أنفسكم⁽⁹⁷⁾.

(رويد) بين المصدر، والصفة، والحال:

أورد الرضي ثلاثة احتمالات في (رويداً) من قوله تعالى: ﴿فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ أَمْهَلُهُمْ رُوَيْدًا﴾⁽⁹⁸⁾، قال: «يحتمل المصدر، وصفة المصدر، والحال»⁽⁹⁹⁾. وهذه الوجوه ذكرها سيبويه في كتابه، قال: «ويكون رُوَيْدٌ أيضاً صفةً، كقولك: ساروا سَيْرًا رُوَيْدًا. ويقولون أيضاً: ساروا رُوَيْدًا، فيحذفون السَّيْرَ ويجعلونه حالاً به وَصَفَ كلامه، واجتزأ بما في صدر حديثه من قول ساروا، عن ذكر السَّيْر. ومن ذلك قول العرب: ضَعُّهُ رُوَيْدًا، أى وَضَعًا رُوَيْدًا. ومن ذلك قولك للرجل

تراه يُعالج شيئاً: رُوِيْدًا، إنما تريد: عِلَاجًا رُوِيْدًا. فهذا على وجه الحال إلاَّ أنَّ يَظْهَرُ الموصوفُ فيكونَ على الحال وعلى غير الحال»⁽¹⁰⁰⁾.

وهو في الأصل تصغير (إِرْوَادًا) مصدر أَرُوْدَ أي: رفق ، فصغر تصغير الترخيم، أي بحذف الزوائد. ويجوز أن

يكون تصغير (رُوْد) بمعنى: الرفق عدي إلى المفعول به لتضمينه الإمهال⁽¹⁰¹⁾.

وله أربعة مواضع : أحدها: أن يكون اسمًا للفعل نحو: رويدَ زيدًا. والثاني: أن يكون صفة، نحو قولك: ساروا

سيرًا رويدًا. والثالث: أن يكون حالًا، نحو قولهم: ساروا رويدًا، أي: مُرْوِدِينَ. الرابع: أن يكون مصدرًا بمعنى (إِرْوَادِ)،

فتقول: رويدًا زيدًا، بمعنى: أَرُوْدَ زيدًا إِرْوَادًا، فحذف الفعل، وأُقيِمَ المصدر مُقامه، كما قالوا: سَقِيًا ورَعِيًا، والمراد: سَقَاكَ

الله، ورَعَاكَ الله. وقد يُضَافُ إلى المفعول، فيقال: رُوِيْدَ زيدٍ⁽¹⁰²⁾.

كاف الخطاب في الأسماء التي تأتي مصدرًا واسم فعل:

ذكر الرضي⁽¹⁰³⁾ احتمالين للاسم الذي اتصل به كاف الخطاب مما جاء مصدرًا مضافًا، واسم فعل معًا، نحو:

رويد زيدٍ، و رويد زيدًا، أول هذين الاحتمالين: أن يكون الكاف اسما مجرورًا نظرًا إلى كون الاسم مصدرًا مضافًا إلى

فاعله. وثانيهما: أن يكون حرف خطاب؛ نظرًا إلى كون الاسم اسم فعل، نحو: رويدك زيدًا.



وسبقه إلى ذكر هذين الاحتمالين ابن يعيش، قال: «ويحتمل أن يكون الكاف اسمًا في موضع خفض، ويكون

انتصابه على المصدر بمنزلة: "ضَرَبَ زيدٌ عمرًا". ويجوز أن تكون للخطاب مُجَرَّدَةٌ من معنى الاسمية بمنزلة: "رُوِيَكَ

زيدًا"»⁽¹⁰⁴⁾.

وهذا هو الذي قرره سيويه في كتابه، قال: «واعلم أن رُوِيًَا تَلَحُّقُهَا الْكَافُ وهى فى موضع افعّل، وذلك

كقولك: رويدك زيدًا، ورويدكم زيدًا. وهذه الكاف التى لحقت رويدًا إنّما لحقت لتُبَيِّنَ المخاطَبَ المخصوصَ، لأنّ رُوِيًَا

تقع للواحد والجميع، والذكر والأنثى، فإنّما أدخل الكاف حين خاف التباس مَنْ يَعْنَى بمن لا يعنى»⁽¹⁰⁵⁾. وقال

السيراfi: «ولا موضع للكاف عند سيويه ومن ذهب مذهبه من نصب ولا رفع ولا جرّ، وهى عندهم بمنزلة الكاف فى

ذلك وذلكما لا موضع لها من الإعراب»⁽¹⁰⁶⁾. فهى عند هؤلاء حرف لا محل له من الإعراب.

وذهب الفراء⁽¹⁰⁷⁾ إلى أن الكاف فى جميعها: مرفوع لكونه فى مكان الفاعل. وضعفه الرضي⁽¹⁰⁸⁾؛ لأن الكاف

فى: عليك وإليك ودونك، هو الذى كان قبل نقل هذه الألفاظ إلى معنى الفعل، وقد كان مجرورًا.

وذهب الكسائي⁽¹⁰⁹⁾ إلى أن الكاف فى الجميع منصوب. وجعله الرضي⁽¹¹⁰⁾ أضعف من قول الفراء؛ لأن

المنصوب قد يجيى بعدها صريحًا، نحو: رويدك زيدًا وعليك زيدًا.

ضمير الفصل:



ذكر الرضي⁽¹¹¹⁾ احتمالين للضمير في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾⁽¹¹²⁾. فقال: «يحتمل أن

يكون مبتدأ وفصلاً، ولا يجوز كونه تأكيداً لأجل اللام». وذكر مثل هذين الاحتمالين أبوحيان، والسمين الحلبي في قوله

تعالى: ﴿قَالُوا أَأِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾⁽¹¹³⁾، فـ (لَأَنْتَ) يجوز أن تكونَ (أنت) مبتدأ ويوسف خبره، والجملة خبر (إنَّ)

دَخَلَتْ عليها لامُ الابتداء. ويجوز أن يكونَ فصلاً، ولا يجوز أن يكونَ (أنت) تأكيداً للضمير الذي هو اسم إنَّ؛ لحيلولة

اللام بينهما⁽¹¹⁴⁾.

المبحث الثالث: احتمالات أورها للتردد في بعض العناصر التركيبية:

تسهم عناصر معقّدة في تشكل المعنى عند المتلقي، والملاحظ أن قسماً منها نسبي يتفاوت ويختلف من إنسان

إلى آخر؛ لأن المعنى يختلف باختلاف الناس، من حيث الوضوح والغموض، أو الاستحسان والاستهجان، أو ما يحدث

من خلاف في تحديد المعنى، كما في تحديد مقصد النص، وفي تعدّد المعاني التي يحتملها، أو التعدّد والخلاف في فهم

المعاني الجزئية في بعض العبارات التي تُشكّل النص، أو غير ذلك.

وتتنوع تلك العناصر التي تشكل المعنى، فيتمثّل جزءٌ منها بأمورٍ خارجية يراعيها صاحب الكلام الذي يتغي

هدفاً ما، وهي جملة القرائن المحيطة بالحدث اللغوي، والتي تعرف بالمقام، ويتعلّق جزءٌ منها بالمتحدّث، وذلك من خلال

الصورة الصوتية التي يؤدّي بها الكلام والتي تسمّى بالأداء، وهناك ما يتصل بالعناصر التي تُشكّل الكلام، فإن هذا

الأخير عندما يجرد من معطيات المقام يبقى له معنى ما تولّده العناصر التي يتشكل منها، وهي ما يعرف بالسياق



اللغوي، ويطلق على هذه العناصر السابقة جمعياً مصطلح السياق. وبغيابه تتوسع دائرة الاحتمالات في فهم المعنى وتتلون، ويؤدي إلى تعدد في التحليل النحوي⁽¹¹⁵⁾.

وهذا النوع من الاحتمالات موجود عند الرضي، فليجأ أحياناً إلى ذكر الاحتمالات النحوية لبيان التردد الحاصل في فهم الجملة، فهل المقصود منها هذا المعنى أم ذاك؟ وربما كان ذلك بسبب اللبس الحاصل في الجملة، أو الوهم الذي قد يحدث عند المخاطب. فاللغة أحياناً يكتنفها الغموض المحير الذي لا يخضع لتفسير واحد، نظراً لبعده السياقات المحددة للمعنى المراد. وهذا أربع مسائل شاهدة على ذلك:

احتمال الخبرية أو البدلية:

يرى الرضي «أن تقدم الخبر غير الظرف على المبتدأ، لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية؛ إذ لو قلت في رجل قائم: قائم رجل، احتمل كون رجل خبراً عن قائم، أو بدلاً منه، وأما الظرف فإنه إذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظاً أو محلاً، هذا كله على مذهب سيبويه. وأما على مذهب الأخفش والكوفيين، فالظرف عامل في الاسم الذي بعده، فليس، إذن، من هذا الباب»⁽¹¹⁶⁾. فجوز في هذا النص جعل الخبر النكرة مبتدأً إذا تقدم وهو هنا (قائم)، وذكر فيما أصبح خبراً. وهو هنا (رجل). احتمالين: الخبرية، والبدلية.

وما ذكره يتسق مع ما رجحه من أنه إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، يعني و إن لم تخصص؛ لأن

الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواء كان تخصص المحكوم عليه بشيء، أو لا. فضابط

تجوز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل، سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين، شئ واحد

وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك، كما لو علم قيام زيد مثلاً

فقلت: زيد قائم، عُذَّ لغوا، ولو لم يكن يعلم كون رجلٍ ما من الرجال قائماً في الدار، جاز لك أن تقول: رجل قائم في

الدار وإن لم تخصص النكرة بوجه⁽¹¹⁷⁾.

وهذا الذي اختاره الرضي قد صرح به سيبويه، فقد ذكر أن المبتدأ يكون نكرة متى أفادت، قال: «لو قلت: رجل

ذاهبٌ لم يحسن حتى تعرفه بشئ فتقول: راكب من بني فلان سائر... فأصل الابتداء للمعرفة فلما أدخلت فيه الألف

واللام وكان خبراً حسن الابتداء، وضعف الابتداء بالنكرة إلا أن يكون فيه معنى المنصوب»⁽¹¹⁸⁾. وقال: «هذا باب

من النكرة يجرى مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء وذلك قولك: سلام عليك وليك، وخيرٌ بين يديك،

وويلٌ لك.. فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنى عليها ما بعدها، والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك»⁽¹¹⁹⁾.

وقد قرر الشاطبي⁽¹²⁰⁾ أنَّ الابتداء بالنكرة ليس مقتضراً به على مواضع من الكلام دون آخر، ولا محصورة

بشروط تتعدد، وإنما المعتبر في ذلك حصول الفائدة عند الابتداء بها.

ولاشك أن في هذا الكلام رد على ما ذهب إليه بعض المتأخرين القائلين: لا يبتدأ بالنكرة إلا بشروط

كالجزولي⁽¹²¹⁾، وابن عُصفور⁽¹²²⁾، وابن أبي الربيع⁽¹²³⁾، وغير هؤلاء فيوهمُ كلامهم أنَّ الابتداء بالنكرة مقصور على

تلك المواضع التي ينصون عليها، وأن ما عداها عَرَّ عن ذلك، وليس كذلك. ولذلك رأى الشاطبي⁽¹²⁴⁾ أن السبب



الذي لأجله امتنع الابتداء بها عند النحويين المتقدمين كُلهم، ومن اعتُبر كلاً منهم من المتأخرين، إنما هو عدم الفائدة في الإخبار عنها، والشروط التي يذكر هؤلاء إنما ساغ الابتداء بالنكرة عندها لوجود الفائدة معها في الإخبار، ولا يمكن أن يكون ما عدوا مقصوداً عليه الابتداء بالنكرة، فلاشتغال بتعدادها دون التّبيه على أصل ذلك عناء لا فائدة فيه.

وقد أشار الشاطبي⁽¹²⁵⁾ إلى أن متقدمي النحويين كسيبويه والأخفش والمبرد وابن السراج إنما يذكرون ما يكثر

وجوده مما يُسيغ الابتداء بالنكرة لوقوع الفائدة بذكر ذلك، كالوصف والعموم، ولا يُوجد لهم في ذلك حصراً. والدليل أنّ المعتبر عندهم في ذلك الجواز والمنع إنما هو حصول الفائدة وعدمها، أنه قد تتّصف النكرة ثم لا يكون في الإخبار عنها فائدة، فلا يجوز الإخبار عنها.

وما ذكره الشاطبي عن النحاة المتقدمين من أن المعتبر الفائدة صحيح لا إشكال فيه قال سيبويه في باب (كان):

« ألا ترى أنّك لو قلت: كان إنسان حليماً أو كان رجل منطلقاً، كنت تُلبس، لأنّه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا

إنساناً هكذا»⁽¹²⁶⁾. فهذا نصٌّ بأنّ المانع من ذلك فقدُ الفائدة في الخبر. وقال ابنُ السراج: «وإنما يُراعى في هذا الباب

الفائدة، فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز، وإلا فلا معنى له في كلام العرف ولا في كلام غيرهم»⁽¹²⁷⁾.

والمثال الذي ذكره الرضي وهو : قائم رجل جاءت الكلمتان فيه نكرتين، والمقرر عند المحققين أن النكرة إن

أفادت جاز الابتداء بها⁽¹²⁸⁾، وعليه فإعراب قائم مبتدأ جائز، وعليه يكون (رجل) خبراً. وأما احتمالُه للبديهة فبناء

على أن السامع يتوقع مجيء خبر بعده، فإذا سكت المتكلم، وانتهى حديثه فإنه يتبين للسامع أن (رجل) كان خبراً.

فلاحتمال هنا مبني على تردد فهم السامع.

رفع الفعل المضارع على الاستئناف، وعدم نصبه عطفاً على ما قبله:

ذكر الرضي⁽¹²⁹⁾ احتمالين في عدم نصب الفعل المضارع (يقصد) في قول الشاعر⁽¹³⁰⁾:

عَلَى الْحَكَمِ الْمَأْتِي يَوْمًا إِذَا قَضَى حُكْمَتُهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ

أول هذين الاحتمالين: أنه احتمال مع النصب، أن يكون معطوفاً على (يجور) المنفي، فيكون المعنى: على

الحكم أن لا يجور ولا يقصد، وهو تناقض.

وثانيهما: يحتمل أن يكون عطفاً على: لا يجور، الكائن بمعنى: يعدل، بمعنى على الحكم أن لا يجور وأن يقصد.

فترك العطف خوفاً من اللبس، ورفع على القطع، أي: وهو يقصد، كما تقول: زيد يجيء إذا اشتبهت بجيئه، فالمعنى:

ينبغي له أن يقصد، أي: أن لا يجور⁽¹³¹⁾.

والاحتمال الثاني ذكره سيبويه فقال: «كأنه قال: عليه غير الجور، ولكنه يقصد أو هو قاصد، فابتداء ولم يحمل

الكلام على أن، كما تقول: عليه أن لا يجور، وينبغي له كذا وكذا، فالابتداء في هذا أسبق وأعرف»⁽¹³²⁾. وذكر



السيرافي⁽¹³³⁾ احتمالين أيضا في الرفع: أولهما: أن يكون بمعنى الأمر وهو في لفظ الخبر، والآخر: أن يخبر به على طريق

أنه ينبغي أن يكون بهذا الوصف.

العطف ببل بعد النفي أو النهي:

اختار الرضي⁽¹³⁴⁾ أنه إذا عطف بـ(بل) مفردًا بعد النفي أو النهي مثل: ما جاءني زيد، بل عمرو أفادت (بل)

الإضراب، ومعناه: أن الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه، وله احتمالان: أحدهما: أنه يصح هذا الحكم

فيكون زيد غير جاء، والثاني: ألا يصح فيكون قد جاءك، كما كان الحكم على زيد بالمجيء في: جاءني زيد بل عمرو،

احتمل أن يكون صحيحًا وألا يكون.

وهذا الذي اختاره هو ظاهر كلام الأندلسي⁽¹³⁵⁾.

ويرى ابن مالك⁽¹³⁶⁾: أن (بل) بعد النفي والنهي، كـ(لكن)، بعدهما، وهذا الإطلاق منه يعطي أن عدم مجيء زيد

في قولك: ما جاءني زيد بل عمرو، متحقق بعد مجيء (بل)، أيضًا، كما كان كذلك في: ما جاءني زيد لكن عمرو،

بالاتفاق⁽¹³⁷⁾. فما بعد (بل) مقرر على كل حال. فإن كان قبلها نهي أو نفي، فهي بين حكمين مقررين، كقوله

تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾⁽¹³⁸⁾، وكقولك: لا تضرب خالدًا بل

بشراً، وما قام زيد بل عمرو، فخالد قد قرر النهي عن ضربه، وبشر قد قرر الأمر بضربه. وزيد قد قرر نفي القيام عنه، وعمرو قد قرر إثبات القيام له⁽¹³⁹⁾.

وسبق ابنُ الحاجب⁽¹⁴⁰⁾ ابنُ مالك بهذا الرأي؛ لأنه قال في: ما جاءني زيد بل عمرو: «يحتمل إثبات المجيء

لعمرو، مع تحقق نفيه عن زيد».

وهذا كله حكم (بل) بالنظر إلى ما قبلها، وأما حكم ما بعد (بل)، الآتية بعد النفي أو النهي، فعند الجمهور⁽¹⁴¹⁾ أنه مثبت، فعمرو جاءك في قولك: ما جاءني زيد بل عمرو، فكأنك قلت: بل جاءني عمرو، ف (بل)، أبطلت النفي والاسم المنسوب إليه المجيء، قالوا: والدليل على أن الثاني مثبت، حكمهم بامتناع النصب في: ما زيد قائماً بل قاعد، ووجوب الرفع. وعند المبرد⁽¹⁴²⁾: أن الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط، فيبقى الفعل المنفي مسنداً إلى الثاني، فكأنك قلت: بل ما جاءني عمرو. كما كان في الإثبات. الفعل الموجب مسنداً إلى الثاني⁽¹⁴³⁾. ف(بل) عنده لا يتكلم بها إلا غلط، مثل: رأيت زيداً بل عمرًا، أي بل رأيت عمرًا، فغلطت، وكذلك في النفي إذا قلت: ما رأيت زيداً بل عمرًا، أي بل ما رأيت عمرًا، اعتمدت في الجحد على الثاني⁽¹⁴⁴⁾. والذي يبدو أن كلام الجمهور أولى؛ لأن السماع لم يأت بما ذكر، وهو المتبع، وإنما الوجه إتباع ما اتفق الناس عليه، وما دل عليه كلام العرب، وأيضاً لو كان كما يقول المبرد لجاز في (ما) الحجازية أن تقول: ما زيد قائماً بل قاعداً بناءً على بقاء النفي، وأن التقدير: بل ما هو قاعداً، وهذا ليس بمقول باتفاق، وإنما كلام العرب على الرفع في (قاعد) وما ذاك إلا لمكان بطلان النفي⁽¹⁴⁵⁾.

الظروف والأحوال المركبة:

نقل سيبويه⁽¹⁴⁶⁾ «أن ما كان مثل: يوم يوم، وصباح مساءً، وبيت بيت، وبين بين، فإنَّ العرب تختلف في ذلك: يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الأوَّل إلى الآخر ولا يجعله اسمًا واحدًا. ولا يجعلون شيئًا من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في حال الظرف أو الحال».

ومن خلال هذا النص يتضح أن هذه الظروف والأحوال يجوز فيها وجهان عند العرب، فيجوز فيها أن تكون مبنية على فتح الجزأين، ويجوز أيضًا، إضافة الصدر من هذه الظروف والأحوال إلى العجز⁽¹⁴⁷⁾.

ويرى الرضي⁽¹⁴⁸⁾ أنه لم يتعين بناء الجزأين فيهما، كما تعين في (خمسة عشر)، لظهور تضمن الحرف في خمسة عشر، دون هذه المركبات، فهو يرى أن هذه المركبات تحتل احتمالين:

أولهما: أن تكون كلها بتقدير حرف العطف، فإذا قدرناه قلنا: إن معنى لقيته يوم يوم، وصباح مساءً، وحين حين، أي: يومًا فيومًا، وصباحًا فمساءً، وحينًا فحينًا، أي: كل يوم وكل صباح ومساءً وكل حين، والفاء تؤدي معنى هذا العموم، كما في قولك: انتظرت ساعة فساعة أي في كل ساعة، إذ فائدة الفاء: التعقيب، فيكون المعنى: يومًا فيومًا عقيبها، بلا فصل، إلى ما لا يتناهى، فاقتصر على أول المكرر، أي التثنية، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ﴾⁽¹⁴⁹⁾، ولبيك، ونحوه، وكذا في: صباح مساءً، وحين حين، وقلنا: إن أصل لقيته كفة كفة، معناه: متواجهين ذوي كفة مني، وكفة منه، كأنَّ كلاً منا كان يكف صاحبه عن التولي والإعراض، وأصل جاري بيت بيت: متلاصقًا بيتي وبيته أي مجتمعان ملتزمان، كما تقول: كُلُّ رجلٍ وضيعته. وأصل لقيته صحرة بحرة: صحرة وبحرة، ومعناه: ظاهرين ذوي صحرة أي انكشاف، وبحرة أي اتساع، أي في غير ضيق، وأخبرته صحرة بحرة، معناه: كاشفًا للخبر، ذا صحرة. . . ، ويجوز أن يكون مصدرًا لا حالًا، أي لقاء وإخبارا ذا صحرة.

وآخرهما: عدم تقدير حرف العطف، فيصبح المعنى: يومًا بعد يوم، وصباحًا بعد مساءً، وحينًا بعد حين، كقوله⁽¹⁵⁰⁾:

وَلَا تَبْلَى بِسَائِلُهُمْ وَإِنْ هُمْ صَلُّوا بِالْحَرْبِ حِينَ بَعْدَ حِينَ

ولقيته ذا كفة مع كفة أو بعد كفة، كما يروى عن رؤية: كفة عن كفة، كقولهم: كابرا عن كابر، وهو جاري بيت بيت، أي: ذا بيت مع بيت، أو عند بيت، وأخبرته ذا صحرة مع بحرة⁽¹⁵¹⁾.

وقد سبقه إلى هذين الاحتمالين السيرافي، قال: «ومن ذلك: لقيتك صباح مساء، و يومَ يومٍ، على هذا المعنى الذي ذكرناه من تضمن الواو، فكأنك قلت: صباحا ومساء، أو يوماً ويوماً، ولست تقصد صباحاً واحداً ولا يوماً واحداً. ويجوز أن تقول: أتيتك صباح مساءً، فتضيف الصباح إلى المساء وتجعل صباح منسوباً. وإنما جاز إضافته إلى مساء من قبل أنك أردت إتيانه في صباح مقترن بمساء، فلما اصطحبا في الإتيان، جاز إضافة أحدهما إلى الآخر، كما يضاف الشيء إلى ما يصحبه» (152).

ومحمل القول أنه يجوز في هذه الظروف الإضافة على عدم تقدير الحرف العاطف بخلاف: (خمسة عشر)، فإنه لا بد من تقديره، فلذلك لم يجز فيها الإضافة، فبني الأول (خمسة) لكونه محتاجاً إلى الثاني، فشابه الحرف، وبني الثاني (عشر) لتضمنه الحرف العاطف، أما هذه فيصح فيها البناء على تقدير الفاء، فيكون أصلها: يوماً فيوماً، وصباحاً فمساءً، وحيناً فحيناً، والفاء تؤدي معنى العموم أي: كل يوم، وكل صباح، وتصح الإضافة على أن يراد: يوماً بعد يوم، و صباحاً بعد مساء، و حيناً بعد حين.

المبحث الرابع: احتمالات أورها لبيان بعض الأنماط التركيبية:

يستخدم العربي لغته، وهو في ذلك يسير وفق نظام معين تقتضيه الأنماط التركيبية لنظام اللغة التركيبي، يسير وفق هذا النظام من غير أن يدرك القواعد التي تتحكم في كلامه، وربما يحصل إشكال في فهم بعض عناصر التركيب، فيلجأ الرضي إلى عرض الاحتمالات لبيان هذه الأنماط. وهذه أربع مسائل توضح ذلك:

أصل الاسم المنصوب على الاختصاص إذا كان مضافاً:

أورد الرضي (153) رأي ابن الحاجب (154) في أصل الاسم المنصوب على الاختصاص، إذ يرى أن المعروف باللام نحو: نحن العرب ليس منقولاً عن النداء؛ لأن المنادى لا يكون ذا لام، ونحو: أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل منقول عنه قطعاً، والمضاف مثل: إنا معشر العرب يحتمل الأمرين: أن يكون منقولاً عن المنادى، ونصبه بـ(يا) المقدرة، كما في: أيها الرجل، وأن ينتصب بفعل مقدر، كأعني أو أختص، أو أمدح، ويرى ابن الحاجب (155) أن النقل خلاف الأصل، فالأولى أن ينتصب انتصاب نحو: نحن العرب. وهذا رأي ابن يعيش (156) كذلك، فهذا الضرب من الاختصاص. كما يراه. ليس نداء على الحقيقة، وإن كان جارياً مجراه، وذلك من قبل أنه منصوب بفعل مضمّر غير مستعمل إظهاره، ولا يكون إلّا للمتكلم والمخاطب، وهما حاضران، ولا يكون لغائب كما أن النداء كذلك. والذي يدلّ على أنه ليس بنداء أن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يُبنى على الضمّ كما يُبنى الاسم المفرد في النداء على الضمّ، نحو: "يا زيد"، و"يا



حَكَمٌ". ولم يقولوا في قول الشاعر: "بنا تميم" بالضم كما فعلوا في النداء، ولأنه أيضاً يدخل عليه الألف واللام، نحو قولهم: "نحن العرب أقرى الناس للضيّف". ولا يجوز ذلك في النداء.

وخالفهما الرضي⁽¹⁵⁷⁾ فرأى أن الأولى أن يقال: الجميع منقول عن النداء، وانتصابه انتصاب المنادى إجراء لباب الاختصاص مجرى واحداً.

وفي الواقع أن كل منادى مختص، تختصه فتناديه من بين من يحضرتك لأمرك، ونهيك، أو خبرك. ومعنى اختصاصك إياه أن تقصده، وتختصه بذلك دون غيره. وقد أجرت العرب أشياء اختصاصها على طريقة النداء لاشتراكهما في الاختصاص، فاستعير لفظ أحدهما للآخر من حيث شاركه في الاختصاص، كما أجروا التسوية مجرى الاستفهام، إذ كانت التسوية موجودة في الاستفهام. وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ ، وأزيد أفضل أم خالد؟ فالشيئان اللذان تسأل عنهما قد استوى علمك فيهما، ثم تقول: ما أبالي أقمّت أم قعدت، و ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾⁽¹⁵⁸⁾. فكما جاءت التسوية بلفظ الاستفهام لاشتراكهما في معنى التسوية، كذلك جاء الاختصاص بلفظ النداء لاشتراكهما في معنى الاختصاص، وإن لم يكن منادى⁽¹⁵⁹⁾. وقولك: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، أجروا حرف النداء على العصابة وليست مدعوة؛ لأن فيها الاختصاص الذي في النداء، وإنما حق النداء أن تعطف به المخاطب عليك، ثم تحبزه، أو تأمره، أو تسأله، أو غير ذلك مما توقعه إليه، فهو مختص من غيره في قولك: يا زيد، ويا رجال فإذا قلت: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة فأنت لم تدع العصابة، ولكنك اختصاصتها من غيرها؛ كما تختص المدعو، فجرى عليها اسم النداء، أعنى (أيتها)، لمساواتها إياه الاختصاص⁽¹⁶⁰⁾.

وعليه نستطيع أن نقول: إن الاختصاص يشبه النداء من ثلاثة وجوه:

أحدها: إفادة الاختصاص بالمتكلم دون غيره، كما أن النداء أفاد اختصاص المخاطب دون غيره بالأمر والنهي والإخبار.

والثاني: أن كل واحد منهما لا يكون إلا بالنسبة إلى الحاضر، فالنداء للمخاطب، والاختصاص للمتكلم، وقد يكون للمخاطب قليلاً، ولا يكون للغائب، كما أن النداء لا يكون للغائب.

والثالث: أن الاختصاص واقع في معرض التأكيد للكلام المتقدم، والنداء يكون كذلك أيضاً، لأنك قد تقول لمن كان مقبلاً عليك، منصتاً لكلامك، مستمعا له: كان الأمر كذا يا فلان، فأثبت بالنداء توكيدا⁽¹⁶¹⁾.

(إلا) الدالة على الوصفية:

ذكر النحاة⁽¹⁶²⁾ أن (إلا) تُحمَل على (غير) في الدلالة على الوصفية، إذا كانت تابعة لجمع منكور غير

محصور⁽¹⁶³⁾. فإذا استعملت (إلا) بمعنى (غير) فلا بد من هذه الشروط المذكورة. وإنما كان كذلك لضعف استعمالها

صفة فلم يستعملوها إلا في الموضع الذي يتعذر فيه الاستثناء. وبيان تعذر الاستثناء ههنا مع هذه الشروط أنك إذا

قلت: جاءني رجال إلا زيداً، وجعلت زيداً استثناءً، لم يستقم؛ لأن الكلام في الاستثناء المتصل بشرطه أن يكون مخرجاً

من المستثنى منه على وجه لولاه لدخل فيه، ونحن نقطع بأن رجالاً ليس له دلالة على زيد فلم يستقم إخراج زيد منه.

وإذا لم يستقم إخراج زيد منه لم يصح أن يكون استثناءً منه، فثبت أنه يتعذر الاستثناء في مثل هذه الصورة. وإنما اشترط

أن يكون غير محصور، احتراز من مثل: له عندي عشرة إلا درهماً، فإنه تابع لجمع منكور ولكنه لما كان محصوراً صح أن

يكون استثناءً؛ لأنك لو سكت عنه لدخل فيه ووجب على المقر به عشرة، بخلاف قولك: جاءني رجال إلا زيداً⁽¹⁶⁴⁾.

وقد علل الرضي شرط الجمع منكرًا؛ لأنه إذا كان معرفًا، نحو: جاءني الرجال، أو القوم إلا زيد، احتمل أن يراد

به استغراق الجنس فيصح الاستثناء، واحتمل أن يشار به إلى جماعة يعرف المخاطب أن فيهم زيداً، فلا يتعذر أيضاً

الاستثناء الذي هو الأصل في (إلا)، فالسامع يحمل (إلا) على أصلها من الاستثناء، فاختير كونه منكرًا غير محصور،

لئلا يتحقق دخول ما بعد (إلا) فيه فيضطر السامع على حمل (إلا) على غير الاستثناء⁽¹⁶⁵⁾.

والواقع أن الذي اشترط في (إلا) التي تكون بمعنى (غير) أن يكون المتبوع جمعًا منكرًا، أو معرفًا ب (أل) الجنسية؛

هذا الشرط اشترطه ابن الحاجب⁽¹⁶⁶⁾، وابن مالك⁽¹⁶⁷⁾، ووافقهم الرضي⁽¹⁶⁸⁾، والسيوطي⁽¹⁶⁹⁾، والأشْمُوني⁽¹⁷⁰⁾. ولم

يشترطه سيويوه؛ ولذلك مثَّل بأمثلة تنقض هذا الشرط قال: باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفًا بمنزلة (مثل)،



وغير) وذلك قولك: لو كان معنًا رجلٌ إلا زيدٌ لغلبنَا... ونظير ذلك قوله عز وجل: لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدَتَا" (171).

دلالة الفعل الماضي بعد (حيث):

(حيث) من ظروف المكان اتِّفَاقًا. وَالْعَالِبُ كَوْنَهَا فِي مَحَلٍ نَصَبٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، أَوْ خَفَضٍ بِمَنْ، وَقَدْ تَخَفَضَ بَعِيْرَهَا. وتلزم (حيث) الإضافة إلى جملة اسمية كانت أو فعلية وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ومن ذلك في القرآن الكريم ﴿وَكُلًّا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ (172)، ﴿وَكُلُّوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ (173)، ﴿وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ (174)، (175).

ويرى الرضي (176) أن كل ماض وقع بعد حيث احتمل معنيين : أولهما: الماضي، وآخرهما : المستقبل، وعلل ذلك بالعموم الذي فيه، ككلمات الشرط، ففيه وفي (كلما) رائحة الشرط. وأما (حيثما)، فهي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلا، كمن، وما، ومتى، فالعامل في: كلما، وحيث، ما هو في محل الجزاء، لا الذي في محل الشرط، كما في (إذا)، لأنهما في الأغلب، يستعملان في الفعل المقطوع بوقوعه.

الفعل المضارع بعد (إذن):

(إِذْنٌ) حرف ناصب لاختصاصه، ونقله الفعل إلى الاستقبال، كـ (لن)، وهي جواب وجزاء، فيقول القائل: أنا أزورك، فتقول: إذن أكرمك. فإِذَا أردت إكرامًا توقَّعه في المستقبل، وهو جواب لكلامه وجزاء زيارته (177). وإِنَّمَا تنصب المضارع بشرط كونها مصدَّرة، والفعل مستقبل متصل بها، أو منفصل بقسم كقولك لمن قال لك: أزورك غدًا: إذن أكرمك، وإذن والله أكرمك (178).

ويرى الرضي (179) أن (إذن) إذا وليه المضارع، احتمل أن يكون للشرط في المستقبل، كـ (إن)، وأن يكون للحال، فلا يتضمن معنى الجزاء، كما تقول لمن يحدثك بحديث: إذن أظنك كاذبًا، فإنه لا معنى للجزاء ههنا؛ إذ الشرط والجزاء إما في المستقبل أو في الماضي، ولا مدخل للجزاء في الحال، فيكون (إذن) مع الحال، كما في قوله تعالى: ﴿فَعَلَّثُهَا إِذَا وَآتَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ (180).

فلما احتملت (إذن) التي يليها المضارع معنى الجزاء، فالمضارع بمعنى الاستقبال، واحتملت معنى مطلق الزمان، فالمضارع بمعنى الحال، وقصد التنصيص على معنى الجزاء في (إذن) نصب المضارع بأن المقدرة؛ لأنها تخلص المضارع

للاستقبال، فتحمل (إذن) على ما هو الغالب فيها أعني كونها للجزاء، لاستحالة حمل المضارع إذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء، وذلك بسبب النصب الحاصل بـ (أن) التي هي علم الاستقبال⁽¹⁸¹⁾. فالرافع للاحتمال. كما يراه الرضي. هو النصب لأنها حينئذ تتعين للاستقبال.

الخلاصة:

درس هذا البحث الاحتمالات النحوية للرضي الاسترابادي في كتابه شرح الكافية، في مسعى منه إلى الإجابة عن تساؤل مركزي هو ما طبيعة أنماط هذه الاحتمالات النحوية عنده؟ فكان لزاماً جمع هذه الاحتمالات، وعرض وجهة نظر الرضي في كل وجه منها، و بيان حججه، ومن سبقه إلى هذه الاحتمالات إن وجد، ليصل في نهايته إلى النتائج الآتية:

1. تنشأ الاحتمالات عادة لأسباب خارجة عن إرادة منشئ النص اللغوي، أهمها التباين في فهم النص واستيعابه بين محليه أو شارحيه. واختلافهم في التوجه الفكري.
2. لا يمكن إخضاع الأحكام النحوية للقطع والجزم، إذ اللغة تعكس الطبيعة الإنسانية المشككة والغامضة.
3. الاحتمالات اللغوية ظاهرة تكتنف كل اللغات الإنسانية نظراً لوجود الدلالات المتعددة والمزدحمة في النصوص اللغوية.
4. المقصود بالاحتمال النحوي: تعدد الأوجه في التحليل النحوي نظراً لتزاحم الدلالات في النمط التركيبي.
5. المصطلحات التي تقارب الاحتمال النحوي هي المشكل، والجواز، وتعدد الوجوه.
6. بلغت عدد المسائل التي ذكر الرضي فيها الاحتمال النحوي تسع عشرة مسألة.



7. أنماط الاحتمالات عند الرضي الاستراباذي أربعة: احتمالات أوردتها لرد الآراء النحوية، و احتمالات أوردتها لبيان جواز الوجوه، واحتمالات أوردتها للتردد في بعض عناصر التركيب، و احتمالات أوردتها لبيان بعض الأنماط التركيبية.
8. يلجأ الرضي أحياناً. لرد بعض الآراء، أو للأعتراض عليها. إلى ذكر بعض الاحتمالات الأخرى للشواهد التي يحتج بها صاحب ذلك الرأي؛ وذلك لإبطال الاحتجاج بتلك الشواهد لأصحاب أهل ذلك الرأي
9. يورد الرضي أحياناً الاحتمالات النحوية لبيان جواز الوجهين في المسألة النحوية، أو لبيان أن بعض الأدوات يجوز أن تعمل عملين، أو تحتل معنيين، أو يجوز فيها الإضمار وعدمه.
10. يلجأ الرضي أحياناً إلى ذكر الاحتمالات النحوية لبيان التردد الحاصل في فهم الجملة، فهل المقصود منها هذا المعنى أم ذاك؟ وربما كان ذلك بسبب اللبس الحاصل في الجملة، أو الوهم الذي قد يحدث عند المخاطب.
11. يستخدم العربي لغته، وهو في ذلك يسير وفق نظام معين تقتضيه الأنماط التركيبية لنظام اللغة التركيبي، يسير وفق هذا النظام من غير أن يدرك القواعد التي تتحكم في كلامه، وربما يحصل إشكال في فهم بعض عناصر التركيب، فيلجأ الرضي إلى عرض الاحتمالات لبيان هذه الأنماط.

المصادر والمراجع:

1. ابن الأثير: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد، البديع في علم العربية، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ.
2. الأخفش: أبو الحسن المجاشعي، معاني القرآن، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة.
3. الأزهرى، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م.
4. الإستراباذي: محمد بن الحسن الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، 1395 - 1975م.
5. الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998م.



6. الأنباري: أبو البركات كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424هـ - 2003م. أسرار العريّة، تحقيق محمد بهجت البيطار . مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ط 1، 1957م.
7. البغدادي، عبد القادر بن عمر ، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب 27/1 ، تحقيق د. محمد نبيل طريفي ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط 1، 1418هـ. 1998م .
8. توفيق، أميرة علي ، الرضي الاسترابادي عالم النحو واللغة، مطابع الشرق الأوسط، الرياض، 1398هـ، 1978م.
9. الجاحظ: عمر بن بحر، الحيوان، تحقيق وشرح عبد السلام هارون. دار الجيل ودار الفكر، بيروت ، ط 1، 1988م.
10. الجاسم، محمود حسن، أسباب تعدد المعنى، جامعة حلب - كلية الآداب - قسم اللغة العربية.
11. الجرجاني: علي بن محمد بن علي، التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى 1403هـ - 1983م.
12. الجزولي: عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبُخْت، المقدمة الجزولية، تحقيق د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، جمع تصويري: دار الغد العربي.
13. ابن الحاجب: جمال الدين أبو عمرو عثمان، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، دراسة و تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى، مكة المكرمة، ط 1، 1418هـ. 1997م . والإيضاح في شرح المفصل، تحقيق د. موسى بتاي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، لاط، لات. و الكافية في علم النحو تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة: الأولى، 2010 م. وأمالى ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، عام النشر: 1409 هـ - 1989 م.
14. الحميري: يزيد بن مفرغ، ديوانه تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1402 - 1982.
15. أبوحيان: محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1418هـ. 1998م. و البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، الطبعة: 1420 هـ. والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية، الطبعة: الأولى.
16. الخالدي، أحمد بن محمد ، بغية الطالب و منية الرغب على مقدمة ابن الحاجب، تحقيق د. صادق يسلم العي، رسالة دكتوراة.
17. خلاف: عبد الوهاب ، مكتبة الدعوة - شباب الأزهر (عن الطبعة الثامنة لدار القلم).



18. ابن خلف: أبو طاهر إسماعيل الأنصاري الأندلسي، العنوان في القراءات السبع، تحقيق زهير زاهد و خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1406هـ. 1986م.
19. الدمنهوري: محمد البيومي، الفتح الرباني في القراءات السبعة من حرز الأمان، تحقيق عبد العزيز بن ناصر السبر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1417هـ.
20. الذبياني: زياد بن معاوية. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر، 1977م.
21. ابن أبي الربيع: عبيد الله بن أحمد الإشبيلي، البسيط شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد الثبيتي، دار العرب الإسلامي، 1407. 1986.
22. الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، الطبعة: الثانية، 1405هـ. 1985م.
23. الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمرو، المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملح، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى، 1993.
24. أبو زهرة: محمد، أصول الفقه، دار الفكر العربي.
25. ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 4، 1420هـ. 1999م.
26. السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
27. سيويوه: عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.
28. السَّيرافي: أبو محمد يوسف بن أبي سعيد، شرح أبيات سيويوه، تحقيق د. محمد الريح هاشم، دار الجليل، بيروت، ط 1، 1416هـ. 1996.
29. السيرافي، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيويوه، تحقيق أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 2008 م.
30. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيّة، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1418هـ. 1998م. و بغية الوعاة، دار الفكر، بيروت، ط 2، 1399هـ. 1979م.



31. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق د. إبراهيم بن سليمان العثيمين، مركز إحياء التراث الإسلامي. جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1428، 2007.
32. ابن الصائغ: محمد بن حسن بن سباع، اللوحة في شرح الملح، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1424هـ/2004م.
33. الصبان: محمد علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مكتبة الإيمان، القاهرة، لا ط، لا ت.
34. ابن عصفور: أبو الحسن علي بن محمد بن عصفور الإشبيلي، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجوار و عبد الله الجبوري، بغداد، 1985 م. وطبعة دار الكتب بيروت ط1، 1418هـ 1998 م.
35. العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، 1416هـ 1995م.
36. الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، 1410هـ - 1990م. و المسائل الحلييات، تحقيق د. حسن هنداي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، 1407 هـ - 1987 م.
37. الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد ، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاشي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة: الأولى.
38. ابن أبي القاسم: جمال الدين علي بن محمد الصنعاني، البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية، رسالة دكتوراه إعداد: محمد عبدالستار علي أبو زيد، جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية بالقازيق - الدراسات العليا - 1428 هـ ، 2007 م.
39. القالي: إسماعيل بن القاسم، الأمالي: دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، لا ت.
40. القيسي: أبو محمد مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها وحججها تحقيق د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1404هـ. 1984م.
41. الكفوي: : أيوب بن موسى الحسيني، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت الكليات 340.
42. ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى. وشرح التسهيل،



تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. الطبعة: الأولى (1410 هـ - 1990 م).

43. المبرد: محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة. عالم الكتب. - بيروت.
44. المرادي: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد ندسم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م. وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى 1428 هـ - 2008 م.
45. الملخ، حسن خميس، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي.
46. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة -1414 هـ.
47. ناظر الجيش: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1428 هـ.
48. ابن هشام الأنصاري: جمال الدين عبد الله بن يوسف مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت ، ط1، 1412 هـ. 1992 م. وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
49. الوراق: أبو الحسن محمد بن عبد الله، العلل في النحو، تحقيق مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، دمشق ، ط 1، 1421 هـ. 2000 م .
50. ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.

الهوامش

- (1) ينظر : الدكتور توفيق، أميرة علي ، الرضي الاستراباذي عالم النحو واللغة ص 36 ، مطابع الشرق الأوسط، الرياض، 1398 هـ، 1978 م.
- (2) ينظر : السيوطي، بغية الوعاة 567/1، دار الفكر، بيروت ، ط 1، 1399 هـ 1979 م. والبغداد، عبد القادر بن عمر ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب 27/1 ، تحقيق د.محمد نبيل طريفي ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط 1، 1418 هـ. 1998 م .

- (3) ينظر : الدكتور توفيق، أميرة علي، الرضي الاسترأبأذي 36 .
- (4) الأأزاب:58.
- (5) ابن منظور: لسان العرب (أمل).
- (6) البيت للنابعة الذبباني في ديوانه ص 55، وابن منظور، لسان العرب (أمل).
- (7) البقرة:286.
- (8) ينظر: ابن منظور، لسان العرب (أمل).
- (9) ينظر: الجرجاني: التعريفات 12.
- (10) ينظر: ابن منظور، اللسان (شكل).
- (11) ينظر: الكفوي: الكليات 340.
- (12) ينظر : ألاف، علم أصول الفقه 171، وأبو زهرة، أصول الفقه 100.
- (13) البقرة:228.
- (14) ينظر : ألاف، علم أصول الفقه 171، و أبو زهرة، أصول الفقه 100.
- (15) ينظر: د. الملأ، حسن أمس، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي 46 - 47.
- (16) ينظر: أبو أبان، ارتشاف الضرب 1884/4، و ابن هشام، مغني اللبب 683.
- (17) ينظر: الزمأشري، المأصل 141، وابن الأأثر، البأبع في علم العربية 307، وابن الأأجب، الأأالي 601/2، وابن مالك، أأرأ التسهيل 284/3، والرأضي، أأرأ الكافية 271/2.
- (18) ينظر: المأرد، المأأأأب 227/1.
- (19) ينظر: ابن يعبش، أأرأ المأصل 214/2.
- (20) ينظر : ابن مالك، أأرأ التسهيل 284/3.
- (21) ينظر : الزمأشري، المأصل 141
- (22) ينظر : ابن الأأجب، الأأالي 601/2.

- (23) ينظر: المبرد، المقتضب 227/1.
- (24) البيت في الزمخشري، المفصل 141، ابن الحاجب، الأمالي 601/2، وشرح الكافية الشافية 1009/2.
- (25) ينظر: الرضي، شرح الكافية 270/2 . 271،
- (26) البيت في ابن يعيش، شرح المفصل 214/2، وابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية 616، والرضي، شرح الكافية 271 / 2.
- (27) البيت في الرضي، شرح الكافية 270/2 . 271،
- (28) ينظر : الرضي، شرح الكافية 270/2 . 271.
- (29) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 213/2.
- (30) ينظر: ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية 616.
- (31) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية 1009/2.
- (32) البيت في ابن مالك، شرح التسهيل 284/3، والسيوطي، همع الهوامع 535/2، وناظر الجيش، تمهيد القواعد 3272/7.
- (33) سيبويه، الكتاب 2 / 396، وابن الحاجب، الكافية 33، والصبان، حاشية الصبان 417/1.
- (34) ينظر: ابن يعيش 328/2.
- (35) ينظر: سيبويه، الكتاب 2 / 396.
- (36) سيبويه، الكتاب 2 / 397.
- (37) الجزولي، المقدمة الجزولية 184.
- (38) الرضي، شرح الكافية 459/2.
- (39) ينظر : ابن يعيش، شرح ابن يعيش 329/2، والرضي، شرح الكافية 459/2.
- (40) يوسف: 69.
- (41) ينظر : الرضي، شرح الكافية 459/2.
- (42) ينظر : الرضي، شرح الكافية 459/2.
- (43) يوسف: 69.

- (44) ينظر: الزجاجي، كتاب اللامات 136، والسيراfi، شرح كتاب سيويه 139/3، وابن مالك، شرح التسهيل 186/3، والرضي، شرح الكافية 374/4.
- (45) البيت بلا نسبة في الزجاجي، كتاب اللامات 136، والسيراfi، شرح كتاب سيويه 139/3، والرضي، شرح الكافية 374/4، وابن الصائغ، الملحة في شرح الملحة 539/2.
- (46) ينظر: الرضي، شرح الكافية 374/4.
- (47) ينظر: الرضي، شرح الكافية 374/4.
- (48) ينظر: الأخفش، معاني القرآن 1/ 305.
- (49) ينظر: الرضي، شرح الكافية 374/4.
- (50) ينظر: ابن قاسم، الجني الداني 583.
- (51) ينظر: أبوحيان، ارتشاف الضرب 1281/3، والتذيل والتكميل 181/5، وابن قاسم، الجني الداني 583.
- (52) ينظر: العكبري، اللباب 250/1، والأزهري، التصريح على التوضيح 377/1.
- (53) ينظر: أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيويه 109/2.
- (54) فصلت: 48.
- (55) فصلت: 48.
- (56) أبو علي الفارسي، المسائل الحلييات 73.
- (57) الرضي، شرح الكافية 309/4.
- (58) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب 2117/4.
- (59) ينظر: المبرد، المقتضب 9/2، وابن السراج، الأصول في النحو 147/2، والزجاجي، كتاب اللامات 66، والوراق، علل النحو 191، والأنباري، الإنصاف في معرفة الخلاف 465/2، والرضي، شرح الكافية 309/4.
- (60) الحديد: 23.
- (61) ينظر: الأنباري، الإنصاف في معرفة الخلاف 465/2.
- (62) الرضي، شرح الكافية 50/4. 51.



- (63) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 16/4.
- (64) ينظر: الرضي، شرح الكافية 101/4.
- (65) سيويه، الكتاب 69/3.
- (66) ينظر: الرضي، شرح الكافية 101/4.
- (67) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو 194/2.
- (68) ينظر: الرضي، شرح الكافية 101/4.
- (69) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 87/4، والرضي، شرح الكافية 101/4.
- (70) سيويه 69/3.
- (71) ينظر: الرضي، شرح الكافية 218/4.
- (72) ينظر: هذا القول في الزمخشري، المفصل 173 .
- (73) ينظر: الرضي، شرح الكافية 218/4، وأبوحيان، التذيل والتكميل 283/2.
- (74) قرأها حفص وحمة بياء التذكير، والباقون بقاء التأنيث. ينظر: ابن طاهر، العنوان في القراءات السبع 103، ومكي، الكشف عن وجوه القراءات السبع 1/ 510، والفتح الرباني في القراءات السبعة 189.
- (75) التوبة 117.
- (76) ينظر: سيويه، الكتاب 71/1.
- (77) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 339/2.
- (78) ينظر: الرضي، شرح الكافية 217/4.
- (79) ينظر: الرضي، شرح الكافية 24/3.
- (80) البقرة: 245، والحديد: 11.
- (81) البيت في ديوانه 254.
- (82) سيويه: الكتاب 417/2.



- (83) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 386/2، و ابن مالك، شرح التسهيل 196/1، وابن قاسم، توضيح المقاصد 438/1، وأوضح المسالك 163/1،
- (84) ينظر: أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه 118/2.
- (85) ينظر: العكبري: الباب 122/2
- (86) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 387/2. 388.
- (87) النبأ: 1.
- (88) النزاعات 43.
- (89) ينظر: الأنباري، الإنصاف 717 / 1، والزنجشري: المفصل 190، و العكبري، الباب 120 / 2، وابن يعيش، شرح المفصل 430/2، والإيضاح في شرح المفصل 495 / 1 .
- (90) البقرة: 85.
- (91) البيت ليزيد بن مفرغ الحميري في ديوانه 170، وابن يعيش، شرح المفصل 434/2، وبلا بسبة في الزنجشري: المفصل 190.
- (92) طه: 17.
- (93) ينظر: الأنباري، الإنصاف 717 / 1، والزنجشري: المفصل 190، و العكبري، الباب 120 / 2، وابن يعيش، شرح المفصل 430/2، والإيضاح في شرح المفصل 495 / 1 .
- (94) ينظر : الرضي، شرح الكافية 24/3.
- (95) طه: 17.
- (96) البقرة: 85.
- (97) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 434/2.
- (98) الطارق: 17.
- (99) ينظر : الرضي، شرح الكافية 95/3.
- (100) سيبويه، الكتاب 244/1.
- (101) ينظر: العكبري: الباب 458/1، والرضي، شرح الكافية 95/3.



- (102) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو 143/1، وابن يعيش، شرح المفصل 2827/3.
- (103) ينظر : الرضي، شرح الكافية 90/3.
- (104) ابن يعيش، شرح المفصل 9/3.
- (105) سيبويه، الكتاب 244/1.
- (106) السيرافي، شرح كتاب سيبويه 146/2.
- (107) ينظر : معاني القرآن 333/1، والعكبري 460/1، والرضي، شرح الكافية 90/3، وابن أبي القاسم 1541.
- (108) ينظر : الرضي، شرح الكافية 90/3.
- (109) ينظر : ابن يعيش، شرح المفصل 27/3، والرضي، شرح الكافية 90/3.
- (110) ينظر : الرضي، شرح الكافية 90/3.
- (111) ينظر : الرضي، شرح الكافية 462/2.
- (112) هود: 87.
- (113) يوسف: 90.
- (114) ينظر : أبو حيان، البحر المحيط 320/6، والسمين الحلبي، الدر المصون 551/6.
- (115) ينظر : الجاسم، محمود حسن، أسباب تعدد المعنى 26.
- (116) ينظر : الرضي، شرح الكافية 261/1.
- (117) ينظر : الرضي، شرح الكافية 231/1.
- (118) الكتاب (1/ 329).
- (119) الكتاب (1/ 330).
- (120) ينظر : الشاطبي، المقاصد الشافية 37/1.
- (121) ينظر : الجزولي، المقدمة الجزولية 93.
- (122) ينظر : ابن عصفور، المقرب 82/1.

- (123) ينظر : ابن أبي الربيع، البسيط 537.
- (124) ينظر : الشاطبي، المقاصد الشافية 37/1.
- (125) ينظر : الشاطبي، المقاصد الشافية 38/1.
- (126) ينظر : سيويه، الكتاب 48/1 .
- (127) ينظر : ابن السراج، الأصول في النحو 59/1 .
- (128) ينظر : الشاطبي، المقاصد الشافية 38/1.
- (129) ينظر : الرضي، شرح الكافية 74/4.
- (130) البيت لعبدالرحمن بن أم الحكم في سيويه، الكتاب 56/3، و السيرافي، شرح أبيات سيويه 173/2، والزنجشيري، المفصل 332.
- (131) ينظر : الرضي، شرح الكافية 74/4.
- (132) سيويه، الكتاب 56/3.
- (133) السيرافي، شرح أبيات سيويه 173/2.
- (134) ينظر : الرضي، شرح الكافية 418/4.
- (135) ينظر : الرضي، شرح الكافية 418/4، والخالدي، بغية الطالب 1070.
- (136) ينظر : ابن مالك، شرح التسهيل 368/3.
- (137) ينظر : الرضي، شرح الكافية 418/4.
- (138) آل عمران: 169.
- (139) ينظر : ابن مالك، شرح التسهيل 368/3.
- (140) ينظر : ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية 984.
- (141) ينظر : الرضي، شرح الكافية 418/4.
- (142) ينظر : المبرد، المقتضب 12/1.



- (143) ينظر : الرضي، شرح الكافية 4/418.
- (144) ينظر : الشاطبي، المقاصد الشافية 5/147.
- (145) ينظر : الشاطبي، المقاصد الشافية 5/147.
- (146) ينظر : سيبويه، الكتاب 3/302.
- (147) ينظر : ابن السراج، الأصول في النحو 2/140، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه 4/68، والرضي، شرح الكافية 3/142. 144.
- (148) ينظر : الرضي، شرح الكافية 3/142. 144.
- (149) ينظر : الملك: 4.
- (150) البيت لأبي الغول الطهوي في القالي، أمالي القالي 1/260، و الجاحظ، الحيوان 3/106، وبلا نسبة في الرضي، شرح الكافية 3/142. 144.
- (151) ينظر : الرضي، شرح الكافية 3/142. 144.
- (152) السيرافي، شرح كتاب سيبويه 1/122.
- (153) ينظر : الرضي، شرح الكافية 1/432.
- (154) ينظر : ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل 1/292.
- (155) ينظر : ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل 1/292.
- (156) ينظر : ابن يعيش، شرح المفصل 1/372.
- (157) ينظر : الرضي، شرح الكافية 1/432.
- (158) البقرة: 6.
- (159) ينظر : المبرد، المقتضب 3/298، وابن يعيش، شرح المفصل 1/369.
- (160) ينظر : المبرد، المقتضب 3/298.
- (161) ينظر : الشاطبي، المقاصد الشافية 5/466.



(162) ينظر : سيوييه، الكتاب 332/2، والمبرد، المقتضب 408/4، وابن يعيش، شرح المفصل 72/2، وابن الحاجب، الكافية 26.

(163) ينظر : ابن الحاجب، الكافية 26.

(164) ينظر : ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب 545/2.

(165) ينظر : الرضي، شرح الكافية 128/2.

(166) ينظر : ابن الحاجب، الكافية 26.

(167) ينظر : ابن مالك، شرح التسهيل 298 /2.

(168) ينظر : الرضي، شرح الكافية 128/2.

(169) ينظر : السيوطي، الهمع 268 /2.

(170) ينظر : الأشموني، شرح الأشموني مع حاشية الصبان 230 /2.

(171) سيوييه، الكتاب 231/2 232.

(172) البقرة: 35.

(173) الأعراف: 161.

(174) الحجر: 65.

(175) ينظر: ابن هشام، مغني البيب 177، والشاطبي، المقاصد الشافية 66/4، والأزهري: شرح التصريح 698/1.

(176) ينظر : الرضي، شرح الكافية 197/3.

(177) ينظر : ابن يعيش، شرح المفصل 146/4.

(178) ينظر : ابن مالك، شرح التسهيل 19/4.

(179) ينظر : الرضي، شرح الكافية 42/4.

(180) الشعراء: 20.

(181) ينظر : الرضي، شرح الكافية 42/4.